استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي[*]

(2026–2023)

[*] تم إقرار هذه الاستراتيجية في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي[*]

(2023–2026)

المقدمة:

سعى الاتحاد البرلماني العربي، منذ ما يقارب من 48 عاماً على تأسيسه، إلى تعزيز التعاون البرلماني العربي، باعتباره مرتكزاً جوهرياً في التضامن العربي ومواجهة الأخطار والتحديات، التي تهدد الأمن القومي العربي في مختلف المجالات، كما سعى إلى تعزيز الحوار، وتنسيق الجهود في مختلف المجالات، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديموقراطية، إضافةً إلى دعم حقوق الشباب والمرأة والطفل وتعزيز الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات العربية.

يستند عمل الاتحاد البرلماني العربي، إلى تقوية العلاقات البرلمانية العربية وتبادل التجارب والخبرات، والتشبيك والربط مع المنظمات البرلمانية وغير البرلمانية الإقليمية والدولية وتنسيق أنشطة المجالس والبرلمانات العربية الأعضاء، وتمثيلها في الاتحاد البرلماني الدولي. ويتبنى الاتحاد البرلماني العربي، لغة الحوار والإنصات المتبادل لتجاوز مظاهر الخلاف وتعزيز ممكّنات تجاوزها، واضطلاع المجالس والبرلمانات العربية بدور ريادي وحيوي لتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية، في التقارب وتوحيد وجهات النظر فيما يتصل بقضايا التنمية، وحقوق الإنسان والسلم ومكافحة الإرهاب والدفاع عن حقوق الشعوب العربية.

تأتي هذه الوثيقة، لتجسد وتؤطر العمل البرلماني العربي، وتشكل محاور العمل الاستراتيجي، للسنوات الأربع القادمة التي تنطلق من رؤية واضحة، تجسد طموحات الشعب العربي في التنمية والسلم وحقوق الإنسان، وهي نتاج لمسار تشاوري واسع وشامل مع أعضاء الاتحاد البرلماني العربي، والأطراف المعنية الأخرى، بناءً على تقييم الحالة الراهنة للعمل البرلماني العربي، التي جسدتها الاستراتيجية السابقة للاتحاد للأعوام (2018-2022)، وما تم تنفيذه من مكوناتها وما حققته من أثر على تفعيل العمل البرلماني العربي المشترك، في كل محور من المحاور الاستراتيجية التي تم تبنيها.

---

[*] تم إقرار هذه الاستراتيجية في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

تم إنجاز هذه الاستراتيجية، تحت الإشراف المباشر للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، وبعد طيف واسع من المشاورات مع القيادات البرلمانية العربية وخبراء ومختصين في العمل البرلماني.

سيتم وضع هذه الاستراتيجية، موضع التنفيذ من خلال مصفوفة عمل تنفيذية مقترنة، بإطارين مالي وزمني لكل مرحلة من مراحلها، تشتمل هذه المصفوفة، على الأنشطة التفصيلية لتنفيذ الاستراتيجيات المطلوبة، لتحقيق الأهداف وصولاً إلى تحقيقٍ كاملٍ لرؤية الاتحاد البرلماني العربي، مع مؤشرات واضحة لكل من مدخلات العمل ومخرجاته ونتائجه، تساعد في المتابعة وقياس التقدم المحرز. وسيتم ترجمة الاستراتيجية إلى خطط عمل سنوية، تحدد كل منها النشاطات المطلوبة للتنفيذ سنوياً، ضمن إطار كل محور من محاور العمل الاستراتيجي التي تتبناها هذه الاستراتيجية.

أولاً: المبادئ والمنطلقات:

انطلاقاً من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي، يسترشد الاتحاد في معرض تبنّيه لأهدافه واستراتيجيات عمله بالمبادئ والمنطلقات التالية:

الاحترام المتبادل: حيث أن الاختلاف في وجهات النظر مصدر من مصادر الغنى والإثراء، وهو أمر طبيعي يساهم في التكامل ونهضة العمل البرلماني وتعزيز شموليته.

تكافؤ الفرص: وهو ضمان معاملة الجميع على قدر المساواة، دون تمييز بناءً على الدين أو المعتقد أو الجنس أو التوجه السياسي أو السن.

الحوكمة الرشيدة: فالمجالس والبرلمانات، مؤسسات مسؤولة تعمل بكل مصداقية وحياد، وفقاً لأفضل معايير الإدارة الرشيدة، وتحمل أمانة وثقة الشعوب العربية لتحقيق أهدافها كافة.

التجدد والإبداع: نؤمن بأن التطور والازدهار قدر المؤسسات والشعوب المبدعة النابضة بالحياة، ونؤمن بأنه علينا مواكبة مسيرة التقدم مستثمرين كافة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة، وتوظيفها وتمكينها بشكل عقلاني وفعال بما فيه خير للشعوب، واستدامة تنميتها المتوازنة والشاملة (اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ومؤسسياً وبيئياً).

ثانياً – الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

تأتي الأهداف الاستراتيجية، التي تتبناها استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي، كاستمرار لسياق العمل البرلماني العربي من جهة، واستجابة للتوجهات العربية، لعدد من القضايا ذات الأولوية التي تعبّر عن تطلعات وطموحات الشعب العربي، من جهة أخرى.

تنطلق صياغة الأهداف الاستراتيجية، من واقع الحاجة في العمل البرلماني، إلا أنها تستند إلى رؤية طويلة الأمد للعمل البرلماني العربي، في ظل غياب هذه الرؤية المؤطرة والموجهة للعمل، يتحول العمل البرلماني بأهدافه ونشاطاته إلى جملة من النشاطات المبعثرة والغير متسقة مع الأولويات والاحتياجات، ولا تخدم العمل ضمن سياق متكامل وشامل، ومن هنا فإن الأهداف الاستراتيجية التي سيتم تبنيها تستند إلى رؤية لعمل برلماني عربي تم الاتفاق عليها مسبقاً.

تتجسد رؤية الاتحاد البرلماني العربي في:

"دبلوماسية برلمانية فعالة"

نتطلع بكل أمل وطموح لدعم وحدة العمل البرلماني العربي في خدمة قضايا المجتمع العربي، لتحقيق التقدم ونشر السلام القائم على العدل والحق والمساواة، وحشد الطاقات البرلمانية العربية، لمواجهة التحديات التي تواجه أبناء الأمة العربية، وتكريس الجهود البرلمانية العربية، لتعميق وتطبيق مفاهيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان ورعاية المعرفة وتشجيع الإبداع، والحفاظ على قيم الحضارة العربية.

تتبنى استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للفترة (2023-2026)، أربعة أهداف متجددة ومتداخلة فيما بينها، من شأنها عند تحقيقها المساهمة بفعالية وكفاءة في تحسين أثر العمل البرلماني العربي، على مجمل عملية التنمية العربية بكافة مجالاتها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأولوياتها التي تنبثق من خصوصية وواقع مؤشرات التنمية في المنطقة العربية.

تتمثل الغاية النهائية لهذه الأهداف الاستراتيجية، في الوصول إلى دبلوماسية برلمانية عربية فعالة تساهم في تحقيق رؤية الاتحاد البرلماني العربي التي سبق ذكرها.

تنطوي منهجية إعداد هذه الاستراتيجية، وخاصةً فيما يتعلق باختيار أهدافها الاستراتيجية الأربعة وأثرها المتوقع على محاور التنمية العربية، وأولياتها على تعزيز إدماج المجالس والبرلمانات العربية، بصورة منفردة ومجتمعة في صلب عملية اتخاذ القرارات التنموية، وتوفير البيئة التشريعية المناسبة لها، بشكل يوفر بيئة تفاعل لمختلف الفاعلين والناشطين التنمويين، على المستويات الوطنية والعربية، من أحزاب وحكومات ومجتمع مدني ومنظمات حقوقية وقطاع خاص ووسائل الإعلام وغيرها.

تتجسد الأهداف الاستراتيجية الأربعة للاتحاد البرلماني العربي، الذي يسعى لتحقيقها في:

1- تعزيز الوصول إلى مجالس وبرلمانات عربية ممكَّنَة وفاعلة تعتمد المرونة والابتكار.
2- تعزيز الحوكمة الرشيدة في عمل الاتحاد البرلماني العربي.
3- تعزيز الحوار والعمل البرلماني العربي الجماعي.
4- تعزيز الحوار البرلماني العربي – الدولي.

يركز الهدفان الأول والثاني، على دعم الاتحاد البرلماني العربي لمجالس وبرلمانات الدول العربية الأعضاء، لتعزيز أدوارها وبناء قدراتها، ويتناول الهدف الثالث الدور الإقليمي، الذي سيركز عليه الاتحاد لتطوير عمله، بينما يتناول الهدف الأخير تفعيل المركز والمكانة البرلمانية العربية على الصعيد الدولي.

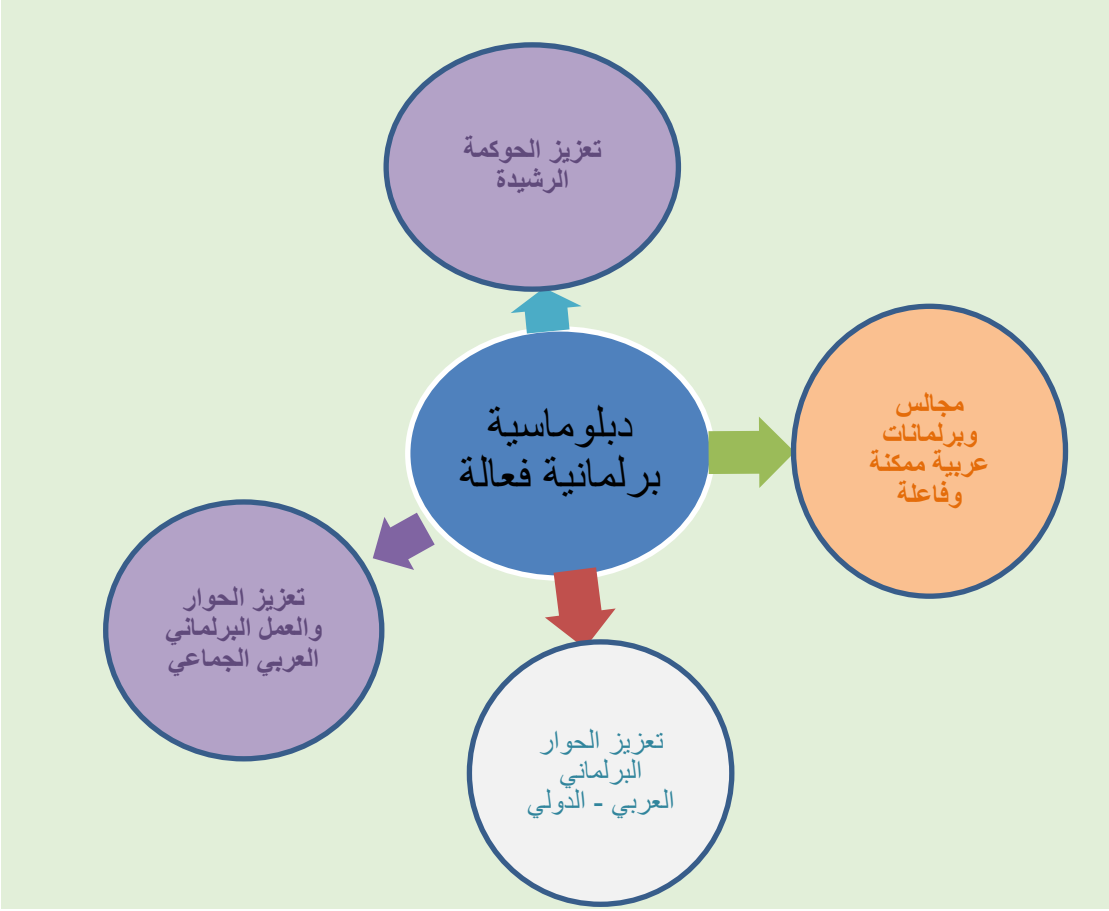

ثالثاً – الاستجابة والتوجهات الاستراتيجية:

من شأن الأهداف الاستراتيجية الأربعة، التي تتبناها استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي، عند تحقيقها أن ينعكس أثرها في تحقيق أولويات العمل العربي، والتي تشكل الأهداف الاستراتيجية الكلية المشتركة لكافة الدول العربية، والتي تم التوصل إليها خلال مؤتمرات القمة العربية، ومناقشات أولويات التنمية في المنطقة العربية، التي تمت عند بناء أهداف التنمية المستدامة (خطة عمل الأمم المتحدة 2030)، لتتلاقى أهداف ومحاور العمل البرلماني العربي، وتستجيب للتوجهات الاستراتيجية للتنمية في المنطقة العربية، وهذه التوجهات الاستراتيجية هي:

1- السلم والأمن ومكافحة الإرهاب.
2- التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والانتقال الرقمي.
3- التجارة البينية والاستثمار والتمويل.
4- البيئة والتغير المناخي والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الصحي والطاقة البديلة.
5- الشباب والمرأة.

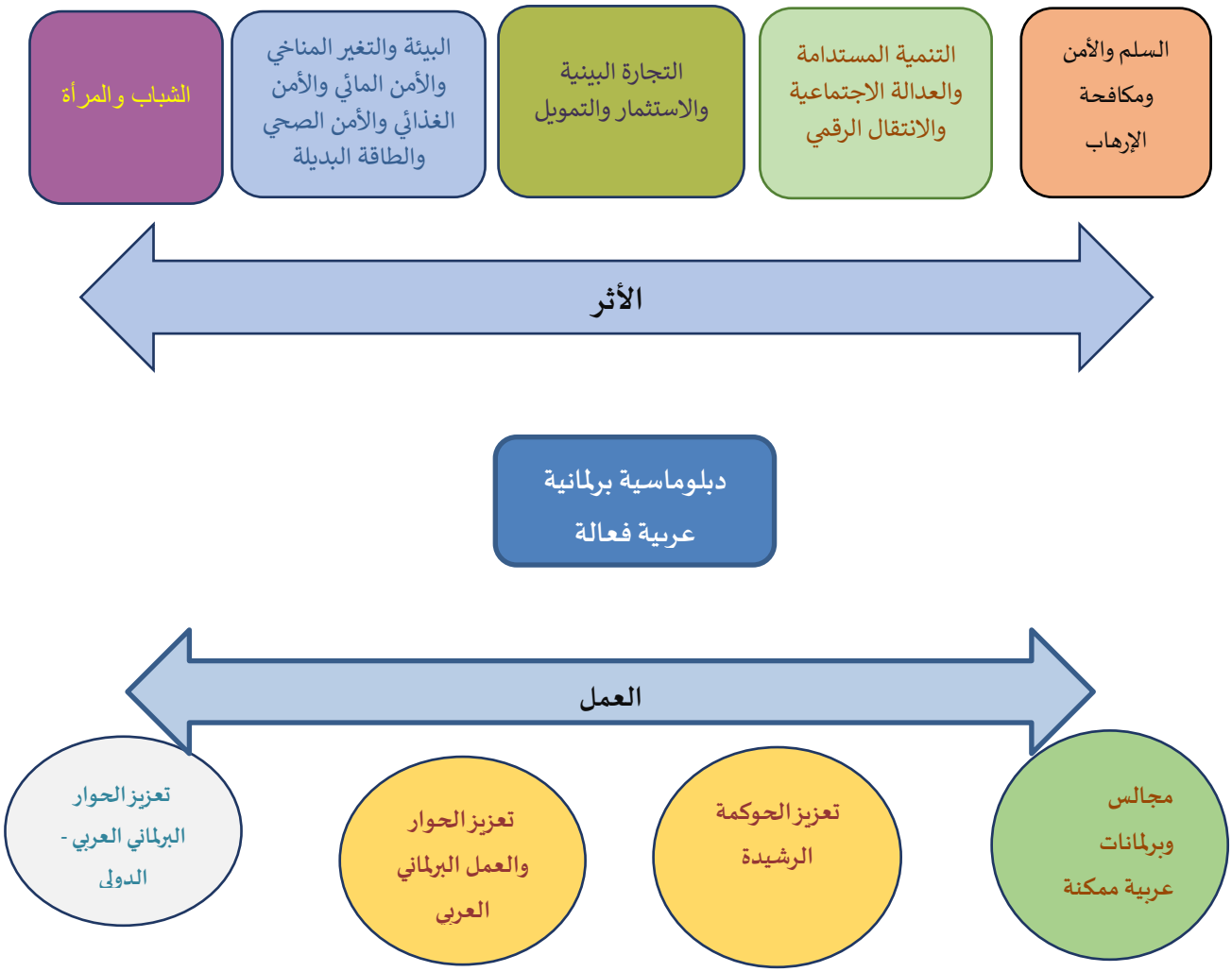
السلم والأمن ومكافحة الإرهاب
التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والانتقال الرقمي
التجارة البينية والاستثمار والتمويل
البيئة والتغير المناخي والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الصحي والطاقة البديلة
الشباب والمرأة
الأثر
دبلوماسية برلمانية عربية فعالة
العمل
مجالس وبرلمانات عربية ممكنة
تعزيز الحوكمة الرشيدة
تعزيز الحوار والعمل البرلماني العربي
تعزيز الحوار البرلماني العربي - الدولي

1- السلم والأمن ومكافحة الإرهاب:

يعد توفير الأمن والسلم المقوم الأول، من مقومات تحقيق أي تنمية مستدامة، فالفوضى وضعف الاستقرار تعيق أي جهد تنموي وتذهب ما تحقق سابقاً، تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بمظاهر الاحتلال والإرهاب، فما زال الاحتلال الإسرائيلي، ماثلاً بكافة ممارساته التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، وسكان الجولان السوري المحتل. كما تشهد بعض الدول العربية عدم استقرار أمني كليبيا واليمن وسورية، يقوم هذا الهدف على مرتكزين:

الأول: استمرار التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية العرب الأولى.

والثاني: دعم الدول العربية التي تعاني من مظاهر عدم الاستقرار وانتشار الإرهاب، في تحقيق السلم والأمن والاستقرار.

2-التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتحول الرقمي:

تشير تقارير التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى أن المنطقة العربية من أقل المناطق تحقيقاً للأهداف التي تم تبنيها في خطة عمل الأمم المتحدة 2030، فهي من المناطق التي تواجه ارتفاعاً في التحديات ومعيقات العمل، كتحديات النمو الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة واتساع دائرة الفئات الهشة، ونقص الموارد الاقتصادية، والمخاطر البيئية الكبيرة والأمن المائي وضعف الاستقرار، كلها تحديات يتوجب التعامل معها.

وقد جاءت أهداف التنمية المستدامة، وفق جدول أعمال لعام 2030، نتيجة اتفاق عالمي في عام 2015، مكونة من سبعة عشر هدفاً رئيسياً تتضمن 169 غايةً أو مقصداً، موزعة بين محاور أساسية تمس التنمية بمختلف جوانبها. فتناولت: القضاء على الفقر والجوع؛ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية؛ ضمان التعليم المنصف والعادل؛ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛ ضمان حصول الجميع بكلفة متاحة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار؛ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛ المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية،

واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات بطرق مثلى للحفاظ عليها؛ وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

واستهدفت أهداف التنمية المستدامة جميع البلدان، دون استثناء، وستعود بالفائدة على كل مجتمع من خلال المبدأ الشامل: شمولية الجميع. فهي تتضمن أهدافاً رئيسية حول العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة، والوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة، وتؤكد على الاستقرار، والعدالة في حصول الجميع على متطلبات الحياة من مياه وسبل عيش برفاهية.

بناءً عليه، يرى الاتحاد البرلماني العربي، أن التنمية المستدامة ضرورة قصوى، لجعل شبابنا، شباب سلام لا عنف، شباب بناء لا هدم، شباب محبّة لا كراهية، شباب طمأنينة لا إرهاب. إنّ غذاء الإرهاب هو الفقر، والجهل والأمّية والتّخلّف، فإذا تمّت معالجة الأسباب انتفت النتيجة حتماً. كما يؤكد الاتحاد على أن أهداف التنمية المستدامة، تظهر الحاجة إلى موقف أكثر نشاطاً في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وتتطلب جميع الأهداف إصلاحات تشريعية وتنظيمية تكون المجالس والبرلمانات في وضع يمكّنها، من الشروع فيها أو دعمها. حيث تلعب التشريعات، دوراً حيوياً في العدالة الاجتماعية، وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

يرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالتحول الرقمي، فكفاءة الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة في تحسين وتبسيط تقديم السلع والخدمات تطال معظم أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

بدأت معظم الدول العربية خطوات هامة في هذا المجال، فبادرت بعض الدول إلى صياغة وتبني استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي، تركز على تحسين البيئة التشريعية للأعمال والخدمات، وتطوير قطاع الاتصالات وأتمتة الخدمات الإلكترونية والانتقال الى الحوكمة الذكية، وترشيد التكاليف وكفاءة استخدام الموارد، وتطوير معايير الجودة.....وغيرها، هي خطوات كبيرة ومحورية في هذا المجال.

مع تفشي جائحة فيروس كورونا في بداية العام 2020، واجهت الدول العربية تحديات التعطل، بتبني ثقافة العمل عن بُعد، وعليه، ترسخت القناعة بضرورة التحول الرقمي بالنسبة إلى كافة المؤسسات والمنظمات المختلفة التي تسعى إلى استمرار عملها وتسهيل وصول منتجاتها وخدماتها للمواطنين بفئاتهم المختلفة، ومن هنا فقد ازداد الاهتمام والإنفاق على البنية التحتية التكنولوجية وتحديداً الذكاء الاصطناعي كجزء من جهود التحول الرقمي.

تتفاوت الدول العربية فيما بينها بشكل كبير في مجالات الاستثمار والابتكار وتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية والبيئة التشغيلية والأبحاث والتطوير، حيث تحتل بعض الدول العربية مواقع متقدمة في تصنيفات مراكز التقييم العالمية المختصة في معايير التحول الرقمي بينما ما تزال دولاً أخرى في بداية طريقها في هذا المجال.

3–التجارة البينية والاستثمار والتمويل:

تمتلك الدول العربية مقومات بشرية ومالية وطبيعية كبيرة تخولها لتكون كتلة اقتصادية متكاملة، وقوية. وتجسد قضايا الاستثمار وتمويل التنمية والتجارة العربية، مرتكزات أساسية في بناء اقتصاد عربي فاعل على المستوى العالمي.

تأتي اتفاقية السوق العربية المشتركة، تأكيداً لحقائق التاريخ والجغرافيا والثقافة بين الدول العربية، وهي شكل متقدم من أشكال التبادل الاقتصادي، من خلال حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة، وتبادل السلع والمنتجات بين الدول العربية. وهي ليست مطلباً اقتصادياً فحسب، بل إنها ضرورة تفرضها المتغيرات الدولية، وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية الكبرى.

فالدول العربية، تتوزع على مساحة جغرافية تصل إلى 14 مليون كيلو متر مربع، وتمتلك اقتصاداً متنوعاً، من الخدمات إلى الطاقة إلى البيئة البحرية...إلخ، إلا أن مؤشرات التجارة البينية بين الدول العربية، ما زالت ضمن نسبة منخفضة جداً. وتتيح السوق العربية المشتركة – إذا ما تمّ تفعليها – العديد من المزايا للدول العربية، من أبرزها: تشكيل تكتل اقتصادي يقوّي من موقفها التفاوضي، في الاتفاقيات والمناقشات الدولية؛ زيادة معدلات الناتج المحلي؛ وبناء اقتصاد عربي واسع والمساهمة في القضاء على الفقر والبطالة.

وعلى الرغم من أنه تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في حزيران/ يونيو 1962، وإنشاء الهيئات والمجالس ذات الصلة المتعددة، مثل المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة التجارة العربية الحرة، التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية، الذي عُقد في عمّان عام 1997 بتوقيع 17 دولة عربية، إلا أنه من اللافت للنظر أن السوق العربية المشتركة، لم يتم إحداثها بموجب اتفاقية خاصة، وإنما هي من منتجات الوحدة الاقتصادية العربية.

وينطلق الاتحاد البرلماني العربي، في استراتيجيته، من أن السوق العربية المشتركة، لا تعتبر قراراً سياسياً، بقدر ما هي واقع حقيقي يحتاج لإرادة سياسية للاعتراف به، ووضع مفاعيله موضع التنفيذ، بما يخدم شعوب المنطقة العربية. يؤيد ذلك ما يميز هذه السوق من التنوع الكبير والغني، الواسع في الموارد والإمكانيات

المادية والمالية، مشفوعةً بطاقات بشرية وشبابية تسمح بالتأسيس لاستراتيجية اقتصادية، مبنية على التكامل والاندماج بين هذه الطاقات الكبيرة. ويؤكد الاتحاد أيضاً على أن مفهوم السوق العربية المشتركة لايقتصر على الحدود الضيقة للتبادل التجاري بين بلدانه، أو لحركة رؤوس الأموال والعمالة، بل يتعدى الأمر ذلك ليصل إلى فلسفة السوق المعاصرة ببنيتها المؤسسية (المالية، والمصرفية، والإنتاجية، والعمالية، والإعلامية، والثقافية، والاستثمارية...)، باختصار: إدماج البنية الفوقية للسوق المشتركة، ببنيتها التحتية لإنتاج تكامل مستدام، يلحظ انتماء هذه السوق والوحدة التي تجمع مكوناتها. يشكل تفعيل السوق العربية المشتركة، فرصة حقيقية لتدوير حلقات الإنتاج–الاستهلاك العربي، ويسهم في تحصين الكثير من الملفات الحساسة كالأمن الغذائي، والأمن الدوائي، والأمن الزراعي، والأمن الصناعي، والطاقة... والتي أصبحت بمجملها لا تقل أهمية عن الأمن والاستقرار بمفهومهما التقليدي.

وفي الوقت نفسه، يدرك الاتحاد البرلماني العربي، أن الأمر ليس بالسهولة التي قد يتصورها البعض، فهو يواجه العديد من التحديات والعقبات، لعل أبرزها: تباين القوانين والتشريعات بين الدول العربية؛ ضعف اقتصادات بعض الدول العربية؛ الظروف الراهنة التي تمر بها بعض الدول العربية؛ ضعف آليات متابعة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها؛ عدم وجود خطة عربية شاملة؛ إضافة إلى شبكات النقل والخدمات اللوجستية في بعض الدول العربية.

وفي الوقت نفسه لابد من الإشارة إلى التكامل الاقتصادي العربي وكيفية استفادة الدول العربية من الانفتاح على بعضها البعض ومساعدة الدول في مواجهة التحديات والعمل على معالجتها، وتشجيع الاستثمار في الابتكار والمعرفة ورأس المال البشري للوصول لتكامل اقتصادي في مواجهة التكتلات العالمية ليكون الاقتصاد العربي اقتصاد قوي على صعيد الاقتصادات العالمية، والاطلاع على جميع الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية من أجل تطوير العمل العربي المشترك، والسعي نحو تحقيق أكبر شراكات واتفاقيات عربية لتشجيع التجارة البينية.

4–البيئة والتغير المناخي والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الصحي والطاقة البديلة:

تأتي مجموعة من الدول العربية في بؤرة التغير المناخي الذي يضرب العالم. الموضوع بات يهدد حياة الناس ومحاصيلهم وحتى الآثار التاريخية، وباتت مشاهد غير معتادة بالمطلق تظهر في أكثر من بلد عربي.

بقيت الشعوب العربية لآلاف السنين تواجه التحديات الناجمة عن التقلبات المناخية من خلال تكييف استراتيجياتها للبقاء على قيد الحياة، مع التغيرات في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، لكن هذه التقلبات ستزداد حدة على مدى الخمسين عاماً القادمة، بينما سيشهد مناخ البلدان العربية تقلبات مناخية جامحة غير مسبوقة، وستشهد درجات الحرارة ارتفاعات جديدة، فيما يندر انخفاض هطول الأمطار، وقد تجاوزت المعدلات الحالية للتغيرات المناخية، بالفعل العديد من الآليات التقليدية للمعالجة.

يواجه الأمن المائي العربي تحديات كثيرة من أهمها النقص في موارد المياه لأسباب طبيعية أولاً ولصعوبات تلبية الاحتياجات المائية مع تزايد الطلب عليها ثانياً، ولأن 60% من موارد المياه العربية الجارية تأتي من خارج الوطن العربي مما يشكل ضغطاً متعدد الأبعاد والاتجاهات والمستويات على الحقوق المائية العربية، كما تشكل المياه العذبة في الوطن العربي ما نسبته 1% فقط من المياه العذبة في العالم، وتراجعت حصة المواطن العربي السنوية من 990 متراً مكعباً في عام 2005 إلى 750 متراً مكعباً من المياه العذبة المتاحة في عام 2020، أي ما نسبته حوالي 22% خلال خمسة عشر عاماً.

وبالرغم من عقود من التنظيم والاستثمارات الكبيرة في القطاعات ذات الصلة بالمياه، إلا أن الأدلة ما زالت تشير إلى أن التغيرات المناخية المتزايدة بتأثيرها السلبي على توافر المياه، بالإضافة إلى ندرة المياه الموجودة في المنطقة العربية، قد حولت سبل المعيشة إلى حالة من الفقر الشديد وانعدام الأمن الغذائي وأثرت بشدة على معدلات التوظيف ذات الصلة بالمياه مؤدية إلى خفض كبير في فرص العمل والاقتصاد الإقليمي العام بشكل بات يهدد مجمل عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هنا، تظهر ضرورة اعتماد التغير المناخي وقضايا الأمن المائي، كأولوية قصوى في الدول العربية، لما له من تأثير على باقي مقومات التنمية، ويطال حياة نسبة كبيرة من سكان الدول العربية، وخاصةً سكان المناطق الريفية.

تلعب المجالس والبرلمانات العربية دوراً مفصلياً، في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية وتعزيز الأمن المائي العربي، فهي الفاعل في توفير البيئة التشريعية، لاستثمار الموارد الطبيعية واستدامتها، وهي الرقيب والمتابع لعمل السلطات التنفيذية في الحد من ممارسات الإجهاد البيئي.

فالأمن الغذائي والمائي يشكّل متطلباً أساسياً وجزءاً من الأمن القومي فهما من ركائز الاستقرار والأمن وجزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، لذا يشير العديد من المختصين بأنه لا يمكن تحقيق أمن غذائي من دون الأمن المائي، كما أن النظام الغذائي العربي يتسم بالهشاشة والضعف، في ظل تحديات النظم الغذائية وارتفاع الأسعار وسلاسل الإمداد وإنتاج الغذاء في المنطقة العربية، لا سيما ما يشهده العالم من أزمات سياسية وعسكرية وصحية واقتصادية واجتماعية، ساهمت في تفاقم أزمة الغذاء، لهذا يجب التركيز على دعم الدول العربية في هذه المجالات الرئيسية.

والمشاركة في مؤتمر للبيئة، لا سيما بأن دولة الإمارات سوف تستضيف مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الطارئة لتغير المناخ «كوب 28» من 6 إلى 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2023، لدفع التقدم في جهود مكافحة تغير المناخ وتعزيز العمل الدولي من أجل معالجة أحد أكثر التحديات إلحاحاً في العالم، وهي فرصة برلمانية عربية هامة لتعزيز جهود الدول العربية في هذا المجال.

5–الشباب والمرأة:

يدرك الجميع أهمية الشباب ودورهم، في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية...إلخ. ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال الإشارة إليهم على أنهم يمثلون "المستقبل"، وليس "الماضي"، ولكن على الرغم من ذلك، لم يحصل الشباب على الدور الذي يعكس تلك الأهمية، ويحقق طموحاتهم بالشكل الذي يطوّر مجتمعاتهم، فقد حان الوقت لتغيير ذلك، خاصة بالنسبة للشباب العربي، حتى يتمكنوا من اتخاذ موقعهم الصحيح، كشركاء في صناعة القرار، فنحن بحاجة إلى إعطاء الشباب العربي المساحة الكافية والدور اللازم، ليقوموا بدورهم في خدمة مجتمعاتهم وتنميتها كصنّاع للقرار.

وفي السياق نفسه، يعتبر التركيز على انخراط الشباب العربي، في العملية السياسية، أحد الأولويات المستجدة نسبياً، لكن يمكننا القول إنها في الوقت المناسب، أبرزت التطورات الأخيرة في الدول العربية، الحاجة الماسة إلى إدماج الشباب في العملية الديمقراطية، وفي صنع القرارات على مختلف المستويات، وفي مختلف المجالات. فلم يعد الأمر يحتمل التأخير، فمشاركة الشباب سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، تعتبر أمراً حيوياً للديمقراطية وبناء الشعوب، ومن هذا المنطلق، يمثل العمل البرلماني المجال الأكثر حيوية في مشاركة الشباب وتعزيز دورهم، انطلاقاً من الدور الشمولي للمجالس والبرلمانات، ودورها الرقابي والتشريعي، بشكل ينعكس في نهاية المطاف على جودة القرارات، والسياسات، والقوانين، والتشريعات على المستوى الوطني.

كما يدرك الاتحاد البرلماني العربي أهمية دور الشباب في المجتمع. وفي الوقت ذاته، يدرك أهمية تربية جيل شاب عربي وطني واع ومبدع، ليس من أجل متابعة المسيرة الحالية في المستقبل، بل لكي يكون منذ الآن شريكاً فاعلاً في صوغ خطط المستقبل وتنفيذها، والاستعداد للسير بها قدماً. ويؤمن الاتحاد بأن الوقت قد حان ليضطلع جيل الشباب العربي بمسؤولياته الوطنية. كما يدرك الاتحاد البرلماني العربي التحديات التي تواجه ذلك، إذ يحتاج مثل هذا الدور إلى مقدمات ومتطلبات يجب العمل على توفيرها، ومنها بالطبع تعزيز تمثيل الشباب في المؤسسات الوطنية، والبرلمانية، والتنفيذية، على قاعدة مزج طاقة الشباب بحكمة الرجال وخبرتهم، فدمج حماس الشباب وإبداعهم مع تجربة الكبار وحكمتهم، كفيل بخلق قيادة مسؤولة، ومُبادرة ومُبدعة.

وبالنسبة للمرأة تظهر التشريعات المعاصرة، والممارسات الجيدة في العمل الديمقراطي عموماً والبرلماني خصوصاً، ضرورة تعزيز دور المرأة وتمكينها، خاصة في الدول النامية، إيماناً بأن النساء لا يحصلن على كل حقوقهنّ في المشاركة السياسية وبناء المجتمعات.

وتنطلق رؤية الاتحاد البرلماني العربي، في هذا المجال، من حق الفتيات والنساء في الانخراط في المجتمع المدني؛ المشاركة في الانتخابات؛ وسماع أصواتهنّ في أي عملية من شأنها أن تؤثر عليهن في نهاية المطاف، وعلى أسرهنّ ومجتمعاتهنّ المحلية. ومن خلال الاستثمار في حقهن في المشاركة السياسية، فإن المجتمع العربي لا يقترب فقط من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، بل أيضاً يتقدم بخطى كبيرة نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، والأهداف التي يعتمد عليها وفقاً لما جاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد أكدت أهداف التنمية المستدامة على أن المساواة بين الرجال والنساء لا تشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، لكن تشكّل أيضاً أساساً من الأسس الضرورية اللازمة، لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

وفي هذا الإطار، يؤكد الاتحاد البرلماني العربي على أهمية تعزيز دور المرأة، انطلاقاً من معاينة واقع المجتمعات العربية، الذي يُظهر إغفالاً متفاوتاً لدور المرأة في المشاركة في الحياة العامّة، إن كان في السياسة أو الاقتصاد أو الأمن. ولا يخفى ما لهذا الإغفال من ارتدادات فكرية، وثقافية، وسياسية، وأمنيّة غير محمودة، كما لا تَخفى الإيجابيات التي ستنشأ عن إعطاء المرأة دورها الذي تستحقه، بما تملك من قدرات وطاقات، إذ ستكون حال المجتمعات العربيّة، والمجتمعات البشرية كافّة، وبلا شك، أفضل مما هي عليه اليوم، علماً أن ما حصل مؤخراً في العالم العربي يعد نقلة نوعية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، على مختلف الصعد خاصة البرلمانية منها.

رابعاً – محاور العمل الاستراتيجي:

الهدف الاستراتيجي 1–تعزيز الوصول إلى مجالس وبرلمانات عربية ممكّنة وفاعلة تعتمد المرونة والابتكار:

سوف يساعد الاتحاد البرلماني العربي المجالس والبرلمانات العربية في بناء القدرات وتطوير الكفاءات، ونقل التجارب لمجالس وبرلمانات الدول الأعضاء، بهدف تطبيق أفضل ممارسات العمل البرلماني، كما سيعمل على تقديم الدعم الفني، بهدف تنشيط البحوث والدراسات البرلمانية، وتطوير قواعد المعلومات والبيانات الضرورية لممارسة العمل البرلماني.

كما سيركز خلال الفترة القادمة على نشر الوعي والفهم العميق والصحيح، لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، ...إلخ.

وسيقدم الدعم لمجالس وبرلمانات الدول العربية، التي تمر بمراحل انتقالية للوصول إلى مبادئ مشتركة، لبناء برلمانات فاعلة ومؤثرة في مختلف أوجه العمل التنموي.

من الواضح أن بيئة العمل التنموي السوية باتت بعيدة في ظل الأزمات الطبيعية والبشرية، وبالتالي فإن وسائل العمل التقليدية لن تفضي مستقبلاً، إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة، ومن هنا فإن الحاجة إلى المرونة في تطوير وسائل العمل البرلماني، والابتكار والتحديث فيها باتت أمراً ملحاً وضرورياً، ومن هنا سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على مساعدة المجالس والبرلمانات العربية في تطوير نظرة استشرافية لتكسِبها مرونة العمل تجاه التغيرات والتبدلات التي تخلقها الأزمات، وتغير فيها من الأولويات والأدوات.

كما سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تطوير قدرات المجالس والبرلمانات العربية على الاستجابة للتحديات المتزايدة والمتقلبة ونقل أفضل الممارسات، في مجال التشبيك الأمثل مع الفاعلين التنمويين في الدول.

ومن هنا سيساهم الاتحاد البرلماني العربي في تطوير قدرات المجالس والبرلمانات العربية، في توقع مجريات المستقبل ومخاطره، بهدف التكيف وتطوير العمل البرلماني، في ظل بيئات عمل متقلبة وغير مستقرة.

كما سيساعد الاتحاد البرلماني العربي في إنشاء منصات رقمية برلمانية، لتسهيل نقل الخبرات وتبادل التجارب، وبناء جسور التعلم والمعرفة.

الهدف الاستراتيجي 2– تعزيز الحوكمة الرشيدة في عمل الاتحاد البرلماني العربي:

تعد الحوكمة الرشيدة من مبادئ الإدارة الرشيدة في العمل البرلماني، وهي من تكسب المجالس والبرلمانات ثقة الشعب، ومن هنا سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تطوير وتوحيد المعايير، التي تتطلب المتابعة من قبل المجالس والبرلمانات الأعضاء في الاتحاد، وتبسيط آليات وجهود المتابعة.

كما سيعمل الاتحاد على بدء الانتقال الرقمي الذي يساهم بصورة فعالة في رصد التطور والتقدم في تنفيذ نشاطاته، ويساعد في قياس مدى تحقيق الأهداف التي يتم تبنيها في استراتيجيات عمله، بشكل يطور التقارير السنوية والحسابات الختامية.

الهدف الاستراتيجي 3– تعزيز الحوار والعمل البرلماني العربي الجماعي:

يهدف الحوار البرلماني إلى فتح قنوات للتواصل وتبادل الأفكار في مسعى لتقريب وجهات النظر حول القضايا الإشكالية وتعزيز نقاط التقارب وتحصينها. كما تشكل الحوارات البرلمانية بوابةً لفرص لاحقة تؤسس لحوارات رسمية بين حكومات الدول.

ويعتبر الحوار البرلماني بين المجالس والبرلمانات العربية أحد أهم أدوات الفهم المشترك للقضايا المعاصرة وخاصةً القضايا الخلافية، كما أنه قناة هامة من قنوات تبادل التجارب والمعارف والخبرات، ومن هنا سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تعزيز اللقاءات البرلمانية العربية حول قضايا نوعية متخصصة ذات أولوية للدول العربية.

كما سيعمل الاتحاد على تحفيز العمل البرلماني الجماعي، والتركيز على الأولويات العربية الكلية، إضافة إلى أولويات الدول العربية كل على حدة.

الهدف الاستراتيجي 4– تعزيز الحوار البرلماني العربي – الدولي:

تندرج علاقات الاتحاد مع المنظمات والاتحادات البرلمانية، والإقليمية، والدولية، في إطار أنشطته في ميدان الحوار البرلماني، وسوف نستعرض فيما يلي أهداف هذا الحوار ثم نتناول العلاقات القائمة مع مختلف المنظمات.

ومن المسلم به أن مبدأ الحوار قد أصبح أحد المبادئ المقبولة والمعمول بها في عالمنا المعاصر، ويشهد مسرح السياسة العالمية اليوم أشكالاً مختلفة من الحوار حول مختلف القضايا الدولية والإقليمية، منها حوار الشمال والجنوب، والحوار البرلماني العربي – الأوروبي، وحديثاً بدأ حوار الحضارات يشق طريقه بين أشكال الحوار المعروفة وكذلك الحوار بين الأديان ذات الأهمية.

وبالنسبة للعمل البرلماني العربي بالذات، يعتبر الحوار قناة ذات أهمية كبيرة، تهدف إلى إقامة جسر من التعارف والتفاعل بين البرلمانيين العرب، وزملائهم من برلمانيي العالم، تحقيقاً للتفاهم الدولي من جهة، وخدمة للقضايا العربية في المجال الدولي من جهة أخرى.

وفضلاً عن ذلك، لعب الحوار البرلماني دوراً هاماً في التأثير على أوساط واسعة من الرأي العام الدولي، لأن برلمانيي العالم يشكلون قطاعاً متميزاً له تأثيراته الواضحة على الناخبين والحكومات والمنظمات الدولية الذين ينشطون في إطارها، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني التي أصبحت تلعب دوراً فعالاً في مختلف مناحي الحياة.

ومن هذا المنطلق سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تعزيز الحوار مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإقليمية والمنظمات الفاعلة لكسب تأييدها حول القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية.

كما سيعمل على تشكيل قوة برلمانية ضاغطة على الحكومات من أجل دفعها إلى مواقف أكثر تأثيراً في تأييد القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

خامساً – متطلبات وممكنات العمل:

يحتاج تنفيذ الاستراتيجية إلى ممكّنات ومتطلبات للعمل البرلماني، معظمها يتعلق بتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية والمالية للاتحاد.

1- في الجانب التنظيمي والإداري:

تحديث إجراءات العمل: يتطلب تنفيذ الاستراتيجية إدارة رشيدة للعمل في الاتحاد البرلماني العربي، وهذا يستدعي تحديث إجراءات العمل، عن طريق تحسين قواعد الإجراءات، وإعداد نظام لسير العمل، وبلورة استراتيجية للبرلمان الإلكتروني.

ومن هنا سيتم التركيز على المكونات التالية:

المكوّن الأول: تحديث قواعد إجراءات العمل: من خلال الاعتماد على بنية إدارية أكثر عصرية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وأساليب التواصل الإداري الحديث، وكذلك من خلال تقليص الروتين المطلوب للإنجاز وأداء المهام، ومراجعة كافة الإجراءات القائمة واستبعاد غير المبرر منها. يتطلب هذا المكوّن أيضاً مراجعة الصيغ والأشكال المكتبية المعتمدة لدى الأمانة العامة للاتحاد، وتحديث القديم منها واقتراح صيغ جديدة، تواكب التطور المكتبي والإداري، بحيث يسهل أداء المهام الإدارية.

المكوّن الثاني: تنظيم سير العملية الإدارية: من خلال وضع نظام إداري واضح يعتمد على أدلّة العمل الإرشادية مشفوعة ببرمجة وظيفية وزمنية للمهام والإجراءات المطلوب إنجازها، يمكن الوصول إلى ذلك أيضاً من خلال هندسة وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية لتوفير بيئة عمل مثلى.

المكوّن الثالث: الانتقال إلى جيل جديد من الأداء الإداري: يعتمد على مخرجات الثورة التقنية والتكنولوجية، ويعتمد الشبكة الإلكترونية، كحامل رئيسي لأنشطة الأمانة العامة للاتحاد، يسهم في اعتماد العمل الإلكتروني.

رفع الكفاءة التنظيمية: يتطلب تنفيذ الاستراتيجية رفع الكفاءة التنظيمية، وإدارة الموارد البشرية، وزيادة معرفة الموظفين بالمهام ذات الطابع البرلماني، وتعزيز التفاعل البنّاء مع مختلف الجهات المعنية.

ومن هنا، تركز الاستراتيجية على تأهيل الشبكة الإدارية الداخلية للأمانة العامة للاتحاد، والعمل على نشر "الثقافة المؤسسية" "Institutional Culture"، بين كوادر الأمانة العامة للاتحاد. بمعنى أن يكون هناك جذر ثقافي مشترك لكافة العاملين في الأمانة العامة للاتحاد، بعيداً عن التخصصات الدقيقة

للكوادر، ويتعلق بثقافة العمل البرلماني، وخصوصيته وأهميته. يسهم أيضاً في فهم الكوادر لطبيعة الرسالة التي تؤديها مؤسسة الاتحاد، بشكل مباشر في تحسين أداء الكوادر ويعزز الانتماء التنظيمي والمؤسسي لديهم.

كما تركز على تعزيز قدرة الأمانة العامة للاتحاد على التعامل بكل مرونة وتفاعلية مع المؤسسات البرلمانية، وغير البرلمانية الشريكة خارج الأمانة العامة للاتحاد. فالأمانة العامة للاتحاد تمثل نقطة وصل بين العديد من المؤسسات المعنية بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. في سبيل ذلك، سيكون من الضروري التأكد من جهوزية وقابلية البنية الإدارية والتنظيمية الداخلية لإدارة ملف التعامل مع الشركاء الخارجيين بكل مسؤولية، بحيث يكون قادراً على نقل الرسائل إلى هؤلاء الشركاء بكل وضوح واستقبال ردودهم ومشاركاتهم، والتعامل معها وإحالتها إلى الجهات المعنية بمتابعتها بسرعة وكفاءة في حال اقتضى الأمر ذلك.

تطوير القدرات: ستعمل الاستراتيجية على تطوير قدرات العاملين في الأمانة العامة للاتحاد لتساعدهم على أداء مهامهم بكل فاعلية وكفاءة وفق فهم أفضل للعمل البرلماني، (أهدافه وأدواته...)، وهذا التطوير سيكون وفقاً لتطوير هيكلي، يشمل توصيفاً جديداً للوظائف والمهام.

2- تطوير قواعد البيانات والمعلومات:

يحتاج العمل البرلماني إلى بيانات ومعلومات تساعد في تطوير عناصر البيئة التشريعية من جهة، وتسهل عملية المتابعة والرقابة التي تمارسها البرلمانات من جهة أخرى.

ومن هنا، سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على دعم توفير قواعد بيانات ومعلومات حول الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل والنشاطات، تساعد في برمجة العمل البرلماني وتسهيله.

3- تطوير منهجيات التخطيط البرلماني والمتابعة والتقييم:

يعتبر تطوير تخطيط العمل البرلماني من أهم مقومات النجاح. فاختيار الأهداف القابلة للتحقيق والمقدرة على التمييز بين الأهداف، وسبل تحقيقها من سياسات ونشاطات ومدى كفايتها تشكل جوهر النجاح في إعداد خطط واقعية مرنة قابلة للتحقيق والتغيير، وفقاً لمستجدات وتطور تغيرات بيئة العمل البرلماني.

وتعتبر متابعة تنفيذ مكونات الاستراتيجيات، وخطط العمل السنوية قضية على جانب كبير من الأهمية، فعليها تتوقف الكفاءة في إعداد تقارير التقييم السنوية والحسابات الختامية، باستخدام مؤشرات الإنجاز

المادي والمالي ومؤشرات الأداء البرلماني المبنية على وجود أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس، لتسهيل عملية التحقق من مدى تحقيق الأهداف، وتصحيح اختلالات تنفيذ السياسات والنشاطات البرلمانية.

سادساً – التحديات والعوائق:

تشير نتائج تحليل الحالة، وسياق العمل البرلماني العربي، واستمرار مظاهر الخلل في عدد من أوجه العمل التنموي بمجالاته السياسة والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، على المستويات العالمية والإقليمية، إلى بروز عدد من التوجهات التي سيكون لها الأثر الكبير على خطة العمل الاستراتيجية، للاتحاد البرلماني العربي، خلال السنوات القادمة، ومن أهم هذه التحديات:

1- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري، وممارساته المخالفة للمواثيق والمعاهدات الدولية.
2- انتشار الإرهاب وضعف الاستقرار في عدد من الدول العربية كاليمن وليبيا وسورية.
3- التدخلات الدولية والإقليمية، في بعض الدول العربية والحصار المطبق على بعضها.
4- اختلاف الآراء والشرخ الكبير، حول بعض القضايا الجوهرية وخاصة الإرهاب.
5- محدودية الدور البرلماني، وتأثره بالمواقف السياسية للدول.
6- انتشار ظواهر النزوح واللجوء والهجرة، في بعض الدول العربية، واتساع دائرة الفئات الهشة.
7- ضعف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية (التجارة، الاستثمار، تمويل التنمية...).
8- التبيان التشريعي بين الدول العربية ومحدودية دور المجالس والبرلمانات على المستويين الوطني والعربي.
9- ضعف الموارد وتباينها بشكل كبير بين الدول العربية.
10-التدهور البيئي والتغير المناخي واستنزاف الثروات.

****